دلالات إنّما في الاستعمالين النّحويّ والبلاغيّ

Semantics of "إنما " in grammatical and rhetorical uses

د. بركاهم العلوي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

Lalouiens98@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/29 تاريخ القبول:2019/05/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة لتنوير الاستعمال اللّسانيّ الإبداعيّ والوظيفيّ ، وإبراز الدّلالات العامّة والخاصّة لإنّما. فهي حرف جاء لمعنى، وأثرها في الكلام خاصّ وعامّ، ولها الاستعمال وجوه وفروق. تأكّد ذلك بطريقين : النّحويّ والبلاغيّ. وقد حقّق عبد القاهر الجرجانيّ فيها الكلام ، وأكّد على خصوصها واشتراكها. فماذا قال فيها النّحاة؟ وماذا زاد البلاغيّون؟ وهل استفاد المفسّرون من ذينك الاتّجاهين؟

الكلمات المفتاحية: إنّما; المعنى العامّ; المعنى الخاصّ; عبد القاهر الجرجاني;

ABSTRACT **:**

This pape r aims to clarify the linguistic ,creative and functoinal use of * إنّما*. It also aims to highlight its general and special connotations .It's a tool that brings a certain meaning to the sentence ; it may evoke either a particular sence or a generel one .According to grammarians ,we can use it in two ways : grammatical and rhetorical. Abdul Qahir Al – Jarjani claims that the use of * إنّما* is determined bay its words combination forming a new specific meaning. In this article , we tray to answer the following quetions : What did the grammarian say about * إنّما* ? What did the plagones add ? Did theinterpreters benefit from the two trends ?

Key words: use of * إنّما*/ general meaning/ special meaning

1. مقدمة:

قد اتفّق البلاغيّون في إنّما بالمواضعة الجماليّة، ودلالتها القصريّة والنّحويّون بالاستعمال القصديّ لإنّما ودلالته الحصريّة على أهمّيتها و أهميّة التّعالق و التّفاعل في التّركيب الاسميّ و الفعليّ، و ماله من وظيفة مخصَّصة ومخصَّصة للقصر و الحصر على السّواء، فهما مصطلحان ناتجان عن صناعتين : بلاغيّة و نحويّة.

وكان نتاج ثنائيّة الرّؤية اختلافا في تحديد ماهية إنّما، و التّرديد في دلالتها العامّة و الخاصّة ، المشتركة والفرديّة . كما اكتنفها الكثير من التّأويل لاسيما إذا اتّصل ذلك بالقرآن الكريم عند أصوليّ الفقه، وعلماء النّحو،و البلاغة و التّفسير أيضا . وتطارح هؤلاء الموضوع حسب اختصاصهم فتمخّض ذلك على ثلاثة مقاصد: كفاف ، وانكفاف و استكفاف .

فالأوّل لغة هو المثلُ ، يقال هذا كفاف ذلك أي مثله ، ولإنّما مثلٌ مع النّفي والإثبات بإلاّ. و الثّاني : هو الامتناع ، و فيه أمران : خاصّةُ ما ،في دخولها على إنّ و أخوتها وامتناع عملها، وخاصّةُ إنّما في تجاوز معنى الحصر إلى معان أخرى. و الثّالث هو الاستوضاح ، و الإبانة في خصوصها ، و في عدولها عند البعض ، و في دلالتها بالمفهوم أو باللّفظ . ذاك توضيح لمفردات العنوان، و هذا أوان شرحه.

2. –إنّما طبيعتها ودلالتها:

1.2 طبيعة إنّما:

نقول بدءاً إنّ إنّما مركّبة من حرفيين : إنّ و ما الزائدة ، أو الكافّة. يقول أبو عليّ ((وقد تدخل ما على إنّ فتكفّها عن عملها النّصب، و ذلك قوله تعالى :**((إنّما أنت منذر))**[1].

وهي كذلك ناسخة للنّسخ، وبحذفها يعود للحرف عمله . يقول الجرجاني :((فيكون لكلّ واحد من هذه الحروف النّصب و الرّفع))[2]. أي إنّ زيداً منطلق، وكأنَّ عمرا خارج ، ولعلّ زيدا في الدّار منسوخة. فإذا دخلت ما تقول– ليتما زيد خارج ، و ليتما زيد خارج ، وإنّما خرج زيد ، وإنّما زيد منطلق . وقد استشهد سيبويه على الكفّ مطلقا بهذا البيت :

أعلاقة أم الوليّد بعدما أفنان رأسك كالتّغام المخلس [3]

و الشّاهد هنا الاسم التالي لبَعد. فلمّا دخلت عليه ما كفّته عن العمل ، فارتفع أفنان ، كما يمكن أن يقع بعدها الفعل : جئتك بعدما خرج زيد.

أمّا ابن مالك فقد أجاز الإعمال و الإهمال، واستشهد ببيت النّابغة : ألاليتما هذا الحمامُ ، ورواه سيبويه بالرّفع و النّصب ، وإلى ذلك ذهب ابن برهان مشيرا إلى إجماع العرب . و أكدّ عليه ابن مالك موجّها أنّ الرّفع للكفّ، و النّصب زيادة غير معتدّ بها ، كما لم يعتدّ بها بين حروف الجّر في قولنا : عمّا قليل ، وقوله تعالى :**((فبما رحمة من الله لنت لهم)) : آل عمران/ 158** وبذلك قاس ابن السّراج جميع أخواتها ، وإن لم يثبت سماع الإجماع في جميعها ، وسوّغه ابن مالك ((وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ [4])).

ولها من الدّلالات ما يزيد من تفرّدها ، يقول الجرجاني ((واعلم أنّه ليس يكاد ينتهي ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدّقائق [5])).

ولإنمّا ألقاب ثنائيّة تعرف بها ، فهي الكافّة و الزّائدة ، و هي الموطّئة و المهيّئة .أمّا الأولى و الثّانية فالكافّة من عمل النّصب و الرّفع ، وهي المتّصلة بإنّ وأخواتها ، ولا تدخل معها الكافّة عن الرّفع كدخولها قلّ وطال ، وعمل الجرّ كدخولها على ربّ[6].

وأمّا الثّالثة و الرّابعة فهي الدّاخلة على الجملة الفعليّة نحو : إنمّا جاء زيد، و إنّما ألغت ما عمل إنّ ، لأنّها فصلتها عن معمولها فضعفت، هذا كلام بعض المحقّقين [7].

ويضيف ابن هشام في المغني معنى آخر نقله عن ابن درستويه أنّ إنّما وأخواتها بمنزلة ضمير الشّأن في التّفخيم و الإبهام، و الجملة بعدها مفسّرة له. ولكنّه ردّ هذا الرّأي بحجّة أنّ هذه الجملة لاتصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها [8].

وقد ناقش ماذهب إليه الأصوليّون في أنّ ما الكافة مع إنّ نافية بسبب دلالة الحصر فيها، لأنّ دلالة إنّ الإثبات ، ودلالة ما النّفي، فتوجّههما لشيء واحد فيه تناقض ، ولايجوز أن يتوجّه النّفي للمذكور بعدها ، لأنّه يخالف الواقع فتعيّن صرفه لغير المذكور ، وصرف الإثبات للمذكور فكان الحصر [9].

ويشير أنّه باطل بالإجماع ؛لأنّ إنّ ليست للإثبات بل للتّوكيد سواء أكان الكلام مثبتا أم منفيّا. و منه قوله تعالى :**((إنّ الله لا يظلم النّاس شيئا)) يونس/44** . فقد دخلت إنّ على جملةٍ خبرُها منفيّ (لايظلم). كما أنّ (ما) ليست للنّفي بل بمنزلة أخواتها : ليتما ، لعلّما ، لكنّما ،كأنّما ، و الّذين نسبوا الكلام للفارسيّ عن "ما" إنّما توّهموا ذلك في قوله: إنّ العرب عاملوا إنّما معاملة النّفي و إلاّ في فصل الضّمير كقول الفرزدق :

أنا الذّائد الحامي الذّمار و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وقول عمرو بن معد يكرب:

قد علمت سلمى و جارتها ما قطّر الفارس إلاّ أنا [10]

فيتعين إذّاك تقيّدها بالحصر غالبا ، وهو أهمّ دلالاتها. وهذا المعنى و إن كان حديث البلاغيّين خاصّة ، فإنّ النّحاة لم يغفلوه ، وأضافوا معاني أخرى ، كما أنّ الأصوليّين أدلوا دلوهم فيها بما يملأ جعبة الصّادي.

2.2 دلالة إنّما على الحصر وعدمه:

معنى الحصر هو ((هو إثبات الحكم ونفيه عمّا عداه [11])). و المتحدّثون عن دلالة إنّما على الحصر منقسمون إلى:

1- قائل بإفادتها الحصر مطلقا حقيقة و مجازا ، أو مخصوصا بقرينة.
2- قائل بعدم إفادتها الحصر [12].

فمن الفريق الثّاني الآمدي و الجويني، وهي عندهما تأكيد الإثبات. أي أنّ إنّما زيد منطلق تعادل إنّ زيدا منطلق في دلالة التّوكيد و قد أنكر ابن برهان ذلك ، و كذلك أبو حيّان إذ قال :((وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخّرين بأنّ إنّما فيها معنى الحصر ، حتّى أجروا عليها أحكام حرف النّفي وإلاّ ، و الّذي تقرر في علم النّحو أنّ ما الدّاخلة على إنّ و أخواتها هي كافّة لهنّ عن العمل [13].

و من الأصوليّين القائلين بإفادة الحصر قوم منقسمون على قسمين :بالمنطوق و المفهوم . فالأوّل أنّ إنّما وضعت للدّلالة على الإثبات و النّفي معا. و القسم الثاني أبرزهم

أبو حامد الغزالي ، و من النحّاة القائلين بالحصر الزّمخشري ، وابن عطية ، و الرّازي ، وابن مالك ، ومن شرحوا التّسهيل.

وكذلك هي عند ابن فارس يقول ((سمعت عليّ بن إبراهيم القطّان يقول :سمعت ثعلبا يقول سمعت سلمة يقول ، سمعت الفّراء يقول إذا قلت: إنّما قمت فقد نفيت عن نفسك كلّ فعل إلاّ القيام ، و إذا قلت : إنّما قام فإنّك نفيت القيام عند كلّ أحد و أثبتّه لنفسك))[14].

ومنهم أيضا الشلويني ، وابن عصفور في شرح جمل الزّجاجي ، وابن القيّم في بدائع الفوائد . وقد ذكرها هؤلاء عرضا في حديثهم عن الضّمير الفاصل في قول الفرزدق : و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي [15].

وهي عند البلاغيّين تدلّ على الحصر لثلاث علل :

1- قول المفسّرين أنّ تأويل قوله تعالى:((**إنّما حرّم عليكم الميتة و الدّم**))بالنصب هو ما حّرم عليكم إلاّ الميتة.
2- قول النّحاة إنّ إنّما لإثبات مايذكر بعدها و نفي ما سواه .
3- صحّة انفصال الضّمير في: إنّما يضرب أنا ، إنّما يذهب أنا ، كما قيل في ما يضرب إلاّ أنا.

ولذلك أشار أبو عليّ في التّعليقة على كتاب سيبويه مناقشا بيت الفرزدق السّابق أنّ المتكلّم لايقول أدافع أنا ، بل أنا أدافع ، وهو محمول على المعنى ، أي أنّه تفسير قوله تعالى : إنمّا حرّم عليكم الميتة بالنّصب هو ما حرّم عليكم إلاّ الميتة ويقابله قول الشّاعر : ما يدافع إلاّ أنا ، ويستشهد بعد ذلك بقول سيبويه و هو يقارب ما قالوه : إنّما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محتقرا لسيرك في الدّخول ، ويؤكّد بقول المبرّد في شرح سيبويه : قال قال أبو العبّاس : ليس شيء أقرب إلى النّفي من القلّة، ولذلك أجرى الاحتقار مجرى النّفي فنصب الفعل بعده كما ينصب بعد النّفي [16] . فدلالة التّحقير إذًا هي دلالة النّفي، ولذلك صح الحصر بإلاّ في مكان إنّما، فيكون معنى إنّما سرت عند سيبويه هي ماسرت .

هذا في حكم نصب الميتة، ومن رفعها و هو أبو الرّجاء العطاردي ، فما فيه اسم موصول، و العائد محذوف [17]. ولكنّها تحتمل أن تكون حرفا فيقدّر إذّاك إنّ منعَهم، أو اسما ، فيكون التّقدير ، إنّ الّذي منعوه . ويشير ابن هشام في قول النّابغة: قالت ألا ليتما هذا الحمامُ نصبا و رفعا(ـَ ـُ) أنّ الأوّل هو الأرجح عند النّحويين في نحو : ليتما زيدا قائم . و تكون إذّاك ما زائدة غير كافّة، وقد كان رؤية بن العجّاج ينشُدها رفعا ،كذا نقلها عن سيبويه.

و ادّعى الزّمخشري إفادة القصر فيها، وهو تخصيص شيء لشيء وحصره فيه [18]، و القصر مصطلح بلاغيّ و الحصر مصطلح نحويّ . وقال هي السّواء بالفتح أو بالكسر :((إنّما لقصر الحكم على الشّيء أو لقصر الشّيء على حكم كقولك : إنّما زيد قائم، وإنّما يقوم زيد، وقد اجتمع المثلان في هذه الآية [19]:لأنّ إنّما يوحى إليّ مع فاعله بمنزلة إنّما يقوم زيد ، وإنّما إلاهكم إله واحد بمنزلة إنّما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدّلالة على أنّ الوحي إلى رسول الله صلىّ الله عليه وسلّم مقصور على استثناء الله بالوحدانيّة[20].

واعتلّ لهذا الحكم بأنّ المفتوحة فرع من المكسورة، وهو أصل نحويّ، و أشار السّبكي في تشنيف المسامع أن ابن الخبّاز حكى في إنّما أن تكون أصلا، والمفتوحة تابعة، وأنّ المفتوحة أصل، و أنّ كلاّ منهما أصل، وأضاف محتجاّ بحصر سيبويه إنّ و أخواتها بخمسة، فعدّ إنّ وأنّ واحدة[21]. واعترض على قول الزّمخشري من وجهتين :

1- أنّ ما ذهب إليه نابع من مذهبه الاعتزاليّ في إنكار الصّفات، و إثبات أنّ الوحي جاء بوحدانيّة الله أصلا.
2- أنّ الخطاب للمشركين فيكون المعنى هو قصر الوحي في أمر الرّبوبيّة على التّوحيد، و امتناع الإشراك ، وهو من قصر القلب [22] .

ورأى الغزالي في المستصفى أنّها ظاهرة في الحصر و محتملة للتّوكيد معنى ، ورأى غيره احتمالها للأمرين ، ورغم أنّ العرب توردها كذلك . غير أن السّكاكي نفى أن يكون الحصر بسبب ما في (ما) من النّفي، وهو يعرّض هنا بالرّازي و البيضاوي ، لأنّها لو ثبت ذلك لكان للنّفي الصّدارة، فهي إذن عنده المكفوفة ب(ما) عن العمل [23].

3. دلالة إنّما عند الجرجاني

كما أسلفنا و كما بيّنا لا نكاد نجد نحويّا أو بلاغيّا، أو أصوليّا على السّواء لايشير إلى إنّما، و لكنّها إشارة مُجملة تتعلّق بدلالة اجتماع ما و إلاّ و تأثيرها في الكلام، لكن المعالجة الموسّعة و الدّقيقة و الممنهجة كانت مع الجرجاني في دلائله. فأمّا التّوسيع فكان في تخصيص فصول الكتاب للحديث عنها، و أمّا الدّقة فمن حيث الحديث عن الخاصّ فيها و العامّ و المشترك ، و أمّا الممنهج فاحتضانهُ لنظريّة النّظم وتتبّع أثرها في دلالتها مع ما فيها من اشتراك و اختلاف.

إنه تحدّث عمّا تحدّث عنه البلاغيّون و أشار إلى الاختصاص فيها، و لكنّه تناول فوارق قلّما ذكرها الباحثون ، وهذا أوان تفصيلها .

فهو كما قال :((اعلم أنّهم و إن كانوا قد قالوا هذا الّذي كتبته لك ، فإنّهم لم يعنُوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، و أنّ سبيلهما سبيل الّلفظين يوضعان لمعنى واحد))[24].

إنّه إذا يقدّم لما يلحق من دلالات مبتدئا بالاتّفاق و الاشتراك و المشهور فيها ، و الغالب ، على قوّته واطّراده ، ولكنّ العينيّة غير ثابتة مطلقا، و التّطابق مرفوض ، فهو يقرّ لا محالة بالاشتراك و لكنّه يهدف لتثبيت أنّ الشّيئين المختلفين لفظا قد يشتركان في دلالة واحدة اتّفاقا و اقتضاءً أيضا ، ولكنّ سبيلهما سبيل لفظتين لا لفظ واحد ، و موضعهما موضع معنيين لا معنى واحد و إن اتّفقا، يقول :((وفرقٌ أن يكون في الشّيء معنى الشّيء و بين أن يكون الشّيء الشَّيءَ على الإطلاق[25])).

ومن هذه القاعدة ينطلق الجرجاني في تبيين الدّلالات المختلفة بوضع الّلفظ و شريكه في جمل لا تحتملها معا ممثّلا :**((و ما من إله إلاّ الله)) آل عمران /62**، و ما أحد إلاّ وهو يقول ذلك ، فإنّما لا تجيئان إلاّ مع ما و إلاّ ، و لا تصح فيهما إنّما وهذا فرق .

حتّى لو تعلّل السّائل بوجوب النّفي مع أحد ، أو ما يجري مجراه من استفهام ، و بأنّ من زائدة في الآية ولا تكون إلاّ مع النّفي ، فوجب أن تكون دلالتها كذلك ، وخصوصّية الاتّصال مع ما و إلاّ دون إنّما علّة . إنّ هذا وحده كما يقول اعتراف بأنّهما ليسا سواء ولو كانا كذلك لصحّ في الثّاني ما صحّ في الأوّل.

1.3 خبرلا يدفع المخاطب صحّته::

وتفسير ذلك أنّك تقول : إنّما هو رجل ، و إنّما هذا أخوك ، و إنّما هذا أبوك ، ولا تكون لمن يجهل الخبر ، ولكن لمن يعلمه و يقرُّ به، فمناط الخبر فيها تنبيه المخاطب بما عليه من واجب ، أو حقّ الأخوّة و الأبوّة وغيرها . يقول الجرجاني : ((إلاّ أنّك تزيد أن تنبهه للّذي يجب عليه من حقّ الأخ و حرمة الصّاحب و مثله قوله إنّما أنت والد و الأب القا طعُ أحنى من واصل الأولاد[26].

هذا البيتُ للمتنبي ، فهو لايريد أن يخبر كافورا أنّه والد، فهو به أدرى ، و لكنّه يريد تذكيره بما يتوجّب عليه من واجب ، ومثله أيضا ، إنّما يعجل من يخشى الفوتَ ، فهذا معلوم عند السّامع و لا يردّه بحال ، و مثله : **((إنّما أنت منذر من يخشاها))النّازعات/45**[27].

2.3 خبرينزل منزلة السّابق:

وبيانه أنّه ليس كالأوّل، فالخبر عند المخاطب مجهول ، ولكن لشهرته ، أو مكانة صاحبه ، أو مِن أثر المبالغة فيه مدحا أو ذماً ينزّل منزلة الخبر المعلوم الثّابت ، فكأنّ الواصف يفيد المخاطب أنّ الكلام الّذي ذكره معلوم لا يليق به أن ينكره ، ولا يحقّ له أن يجهله أو يردّه. ويمثّل الجرجاني لذلك بقوله تعالى: **((وإذا قيل لهم لا تُفسدوا في الأرض قالوا ، إنّما نحن مصلحون)) البقرة /11**، فادّعاء اليهود في الآية الصّلاحَ بإدخال إنمّا ليدلّ أنّهم يخبرون بشيء معلوم ، ولكنّه في حقيقته يتنّزل عند السّامع منزلة المعلوم الظّاهر ادّعاءً، فكان التّغليظ بعد ذلك من الله سبحانه و تعالى بالجمع بين ألا و إنّ تنبيها و تأكيدا : **((ألا إنّهم هم المفسدون ولكن لايشعرون))البقرة /12.**[28] ومنه أيضا قول ابن قيس الرقيّات :

إنمّا مصعب شهاب من الله تجلّت عن وجهه الظلماءُ

فالشّاعر هنا مادح مصعباً ، مدّع أنّ الصّفات المذكورة فيه مشهود بها ، معلومة ثابتة ، لاتنكر ولا تدفع و ليست ممّا تُخفى أو تنبو ، و هو إن كان مبالغا في المدح و الممدوح، فإنّه تأكيد على الصّفة بادّعاء شهرتها [29] .

و أمّا استعمال النّفي ب ما و إن و الإثبات بإلاّ ، فهو عكس ماقلنا أي خبر ينكره المخاطب ، أو ما ينزل منزلة ما ينكر ، ولذلك لايصحّ وضعها فيما سبق ، فيما هو حقيقة ، فأمّا ما ينزل منزلته فيصلح لأنّه ليس أمرا بيّناً ، بل هو ادّعاء ، فجاز . و يضيف الجرجاني هنا نكتةً أنّ المدح في هذه الحال يخرج من حدّ المبالغة فتقلّ منزلته ، وهو تنبيه لطيف بمنزلة إنّما في المدح مع جواز ما وإلاّ صناعةً[30] .

.3.3 تخصيص الحكم بالمذكور:

هذا لفظ الرّازي في نهاية الإيجاز[31]. وأمّا عبارة الجرجاني فهي إيجاب الفعل لشيء و نفيه عن غيره [32] ، و فيها اشتراك واختلاف ، ذلك أنّه يستعمل في هذا المعنى ثلاث عبارات: جاءني زيد لا عمرو/ ما جاءني إلاّ زيد/ إنّما جاءني زيد.

فكلّها تعني إيجاب الفعل لزيد و نفيه عن غيره ، ولكنّ الأولى لا تكون إلاّ إذا كان المخاطب يعرف أنّ هناك جائيا واحداً لا جائيين ، و أنّ التّردد في أنّه عمرو أو زيد فتقول : زيدٌ لا عمرو ، مثبتا و مبّينا زيداً و نافيا عمرا .فـ((دلالة الأوّلية ليست على نفي التّشريك بل على إثبات التّخصيص [33])) .

و أمّا الثّاني فلنفي التّشريك بالوضع،بدليل أنّك لا تقول: ما زيد إلاّ قائم لا قاعد ، لأنّك تكون . إذا فعلتَ . قد نفيت كلّ صفة له غير القيام على سبيل العموم ، فيكون القعود مندرجا معها، فإذا قلت بعد ذلك لاقاعد ، لزمك تكرار،وهو زيادة مذمومة ((لأنّ لا العاطفة موضوعة،لأن ينفى بها ما أوجب الأوّل لا أن يُفاد بها نفي مانفي أولاً [34])).

وأمّا الثّالثة و هي إنّما ، فهي في أصل وضعها لتخصيص الحكم المذكور كما أسلفا، وأمّا معنى الشّراكة فهي دلالة لزوم ، ذلك أنّ قولك زيد هو الجائي غير قولك : ما

جاءني إلاّ زيد ، فالأوّل يفيد أنّ المجيء لم يكن لغيره فإن قلت: زيد هو الجائي لا عمرو و عطفت بلا كنت قد نفيت الاشتراك في زيد بحذف عمرو، و الثّاني كالأخير ، فدلالته على نفي الاشتراك أقوى من التّخصيص. فإن قلت :إنّما جاءني زيد تكون هنا فكرة التّخصيص أوضح من الاشتراك ، ولا تقال إلاّ إذا كان المخاطب يعرف أنّه جاءٍ واحد فقط، ثمّ ظنّ أنّ الجائي عمرو ، فتقول له : إنّما جاءني زيد ، أي تخصّص المجيء في زيد، ويفهم بعد ذلك أنّك نفيته عن عمرو . **4.3. تخصيص الحكم على المتأخر المذكور:**

و ذلك في مثل قولنا: إنّما ضرب عمرو زيدا، فيكون الاختصاص في المفعول و في قولنا: إنمّا ضرب زيدا عمرو فيكون في الفاعل نظير أختها في النّفي و الإثبات (ما و إلاّ).و يمثّل بقوله تعالى : **((إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)) فاطر/28**.

و الغرض منه بيان الفاعل ، فهم العلماء لاغير . ولو أخّر المفعول صار المعنى بيان المفعول لا غير .((و لم تجب أن تكون الخشية مقصورة على العلماء))[35].

فأمّا قولنا ، إنّما يخشى العلماء الله فيكون المعنى أنّ غير العلماء يخشون الله أيضا ، ويخشون غيره ،أمّا العلماء فيخشون الله وحده، وهو الّذي فعله الفرزدق في مدحه حين أخّر الفاعل ، و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي مع جواز إنّما أدافع عن أحسابهم.

ولكنّ الفضيلة عنده في الاختصاص ؛إذ قدّم الأحساب على الضّمير أنا ، وهو وإن جاز كما ذكرنا أدافع ،كان الفاعل أنا ضميرا مستترا وجوبا ، فلا ينطبع في ذهن السّامع حظوة التّقديم ، بل المنطبع هو التّأخر للأحساب ، فينصرف الذّهن إلى اختصاصه .

فإن قال قائل: فقد تقول إنّما أدافع أنا عن أحسابهم، أو إنّما أدافع عن أحسابهم أنا فيؤكّد الضّمير أو يتأخّر على التّرتيب فيكون إذّاك الاختصاص على المتأخّر في الثّاني ، ويكون توكيد الفاعل تنبيها من المتكلّم و توجها في الأوّل . فالجواب أنّ الضّمير (أنا) في الحالتين يتعلّق بالفاعل ، فهو تكرير له و الحكم متعلق بالمؤكد[36].

هذا في الجملة الفعليّة، وفي الجملة الاسميّة كذلك، فإذا تركت الخبر في موضعه كان التّخصيص للخبر ، و إذا قدّمته انتقل للمتأخّر، وهو المبتدأ ، فتقول : إنمّا

هذا لك ، وإنمّا لك هذا ، فإن عطفت في الأوّل قلت : إنمّا هذا لك لا لعمرو ، و في الثّاني إنمّا لك هذا لا ذاك[37].و منه قوله تعالى :((**فإنّما عليك البلاغ وعلينا الحسابُ**))**التوبة/93**.

5.3 تخصيص الصّفة للمذكور فقط:

وفيه أنّ العطف بلا لا يحسن كما حسن في قولنا: إنّما جاء زيد لا عمرو، ذلك أنّ هذا النّوع يختصّ به المذكور فقط، ولا يكون من غيره ، فيتعيّن امتناع العطف بالنّفي على آخر، فهي صفة لا يشاركه فيها أحد ، كقوله تعالى : ((**إنّما يتذكّر أولو الألباب**))**الرّعد/40** ، **الزمر /9**. فلا يحسن ها هنا :لا الجهّال.

6.3 التّعريض بمقتضى الحكم:

هذا باب دقيق التفت إليه الجرجاني ووصفه بقوّة التّأثير قائلا ((أقوى ما تكون ، وأعلق ما ترى بالقلب))[38].فإذا فتّش السّامع وجد أن الظّاهر معناه قريب،وأنّ المقصود هو مقتضى الحكم ، فيكون الذّكر إذاّك تعريضا له . وهو في قوله تعالى :((**إنّما يتذكر أولو الألباب**)) لاتحصل الفائدة بالعلم أنّ المتذكّر هو العاقل،بل بذمّ الكافر الّذي عاند و عنت ، فكان كحال الّذي لاعقل له فلزم حكمه. و هو الأمر الّذي لايفهم إلّا بوجود إنّما ، فلو قلت : يتذكّر أولو الألباب لما خرج على الإخبار ، ولم يلزمه ما لزم الأوّل ، لما في إنّما من تضمين النّفي بعد الإثبات ،و التّصريح بامتناع التّذكر لغير العقلاء[39].

7.3 التّأكيد والمبالغة:

إنّ الّذي يحدّد هذا المعنى أمران: نوع الجملة، وما يسبقها أو ما يتلوها من أساليب كالنّفي والنّهي والاستفهام والشّرط والإثبات والأمر والنّداء...

ويفهم هذا المعنى بالعودة للسّياق.فمثال ذلك أن تقع إنّما في جملة الخبر المقدّر نحو : إنّ هذه الدّنيا إنّما تساق سوقا، فالخبر هنا مع إنّما دلالة التّوكيد فيه أقرب من دلالة الحصر[40] .وقد أشار صاحب الإشارة فضلا على دلالة الحصر وهي الأظهر عنه دلالةً أخرى يعدل بها إلى معنى التّحقيق في المنصوص عليه. وذلك نحو قولنا: إنّما الشّجاع عنترة،

وإنّما الجميل يوسف، وإنمّا الكريم حاتم وهكذا . فالمراد ليس نفي الشّجاعة عن غير عنترة ، ولا الجمال عن غير يوسف، ولا الكرم عن غير حاتم، وإنّما هو إثبات الصّفة للموصوف و هو بها متميّز عن غيره، زائد عمّا سواه ، وتلك هي الفضيلة .مع صحّة الحصر في غيرها إلاّ بدليل[41] .

8.3 دلالة الكمال والمثال:

وهي مختصّة بالجملة الاسميّة، حيث يكون المختّص هو الأنموذج ،

و يغلب حين يكون الطّرفان معرفتين كقولنا : إنّما الكريم الّذي لايخشى الفقر و كقوله صلى الله عليه وسلّم : **((إنّما الصّبر عند الصّدمة الأولى))** ، وفي قوله تعالى: **((إنّما المؤمنون الّذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)) الأنفال/2**، وقد أشار بعض المفسّرين و شرّاح الحديث إلى هذه الدّلالة بأنّ المقصور عليه هو الكامل أو الواجب أو المستحقّ أو الأحقّ أو المعتبر أو المعتدّ أو المنتهى[42].

4. خاتمة:

نخلص بعد هذا التّحليل إلى نتائج نراها مهمّة في حق إنّما، ذلك الحرف الّذي جيء به لمعنى. وهي :

1- دلالة إنّما عند أكثر النّحاة للحصر و عند البلاغيّن للقصر.
2- الدّلالة الأساسّية لإنّما هي الحصر، وهو إثبات الحكم للمذكور و نفيه عمّا سواه ، أي تحمل معنى ما و إلاّ وهو الّذي نعنيه بالكفاف.
3- الدّلالة الوظيفيّة لإنّما هي امتناع العمل أي الكّف و هو معنى الانكفاف.
4- لإنّما دلالات أخرى حملت معاني مختلفة حسب التّركيب و السّياق تشتمل النّفي والإثبات ، وتخصيص الحكم للمتأخّر، والتّخصيص بحسب صفة المذكور، والتّعريض بأمر هو مقتضى

الحكم ، ومجرّد التّأكيد و المبالغة، وهو الّذي عنيناه بلفظ الاستكفاف.

5- لانجد دراسات إحصائيّة دقيقة لمواضع إنّما في التّركيب بل جاءت أغلب الأحكام عينيّة، تمسّ الشّاهد آيةً وحديثا و شعرا.

6- قد سجّل الجرجاني لإنّما وقفات دلاليّة متفرّدة، راعى فيها الدّلالة النّحويّة الغالبة والمشتركة وأكّد على الدّلالة الخاصّة الّتي لا ينتبه لها الكثير بدعوى التّعميم.

7. الهوامش:

[11]- الجرجاني :المقتصد في شرح الإيضاح ، تحق كاظم بحر مرجان ،العراق ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، دار الرشيد للنشر 1982، ج 1 ص 467.

[2]- المرجع السابق :ح 1 ص 468.

[3]- سيبويه :الكتاب ، تحق عبد السلام هارون ، القاهرة ،مكتبة الخانجي، ،1998،ج1،ص 60 ، ج3ص 138.

[4]-ابن مالك :شرح التّسهيل تحف عبد الرحمن سيّد و محمد البدوي المختون ، مصر ،هجر للطباعة و النشر و التوزيع ، ر ، ط1، 1990 ج2 ص37.

[5]- الجرجاني : دلائل الإعجاز ، تعليق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، دت ، وط ، ص 353.

[6]-الدّماميني : شرح مغني اللّبيب : صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، ط1 ، بيروت، مؤسسة الكتاب العربي ، ، 2007، ج 2 ص 218.

[7]-أحمد بن عبد النور المالقي : رصف المعاني في شرح حروف المعاني ، دمشق ، تحق أحمد الخراط مجمع اللغة العربية ، 1985، ط2 ص384، وحسن بن أم القاسم المرادي : الجنى الداني ، تحق فخر الدين قباوة ، ط1، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1992، ص335،و شرح الدماميني ح 2 ص 219 ، ومها بنت صالح بن عبد الرحمن الميمان : إنّما في سياق التركيب و الدلالة ، مجلة الدراسات اللغوية مح 5، ع4 ، مارس 2004،ص 116.

[8]-الدماميني: شرح المغني ، ج2، ص 219.

[9]-نفسه ج 2، ص219.

[10]-شرح المغني ،الدماميني ،ج 2 ص 220.

[11]- أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ،الّكليّات ، أعده للطبع عدنان درويش وزميله، ط 1، بيروت، مؤسسة الرّسالة ، 1993 ، ص 189.

[12]-مها بنت صالح بن عبد الرحمن الميمان ، إنّما في سياق الدلالة و التركيب ، ص 118.

[13]- أبو حيان أثير الدّين محمّد بن يوسف الأندلسي : التذييل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل ، ط1 دمشق ، دار القلم ، 1491 ،1998 ،ج2 ص 220.

[14]- أحمد بن فارس : الصّاحبي في فقه الّلغة و سنن العرب في كلامها ، عنيت بتصحيحه و نشره ، القاهرة ،المكتبة السلفية ، ، 1910 ، ص 105.

[15]- ابن عصفور الإشبيلي : شرح جمل الزجاجي ، تحق صاحب أبو جناح ، ط2 دت ، ج 2 ، ، وابن القيم : بدائع فوائد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت ، ج1 ، ص 122 ، ج2 ، ص 131.

[16]- أبو علي الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه تحق:عوض الفوزى ، ط1 ، القاهرة، دار المعارف ،1412 ، 1992 ، ج 2 ، ص 142. ومها بنت صالح بن عبد الرحمن، ص 121-122.

[17]-ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع ، 2009، ج1 ، ص 321.

[18]-الجرجاني : التعريفات ، تحق إبراهيم الأبياري، ط2، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1993/13،12، ص 225.

[19]-يقصد الأنبياء /108 .

[20]-الزّمخشري الكشاف، ج3 ، ص 139.

[21]- تاج الدين السبكي : تشنيف المسامع بجمع الجوامع دراسة و تحق سيد عبد العزيز/ عبد الله ربيع ، مكتبة قرطبة للمجد العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، ط2 ، دت ، ص 379.

[22]-نفسه ج1، ص 376.

[23]- نفسه ج1، ص 374-375.

[24]-الجرجاني :دلائل الإعجاز ، ص329.

[25]-المرجع السّابق، ص 329.

[26]-المرجع السابق، ص 330.

[27]- شفيع السّيد ، البحث البلاغي عند العرب ، دط ، القاهرة ، دت ، ص 150-151. وفخر الدّين الرّازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، بيروت ، دار صادر ، تحق: نصر الله حاجي مفتي أو غلي ، ط1، 2004، ص 225 .

[28] الجرجاني . دلائل الإعجاز ، ص 358.

[29]-فخر الدّين الرّازي : نهاية الإيجاز ، ص 225-226 ، وشفيع السيد :البحث البلاغي، ص150-151.

[30]- الجرجاني : دلائل الأعجاز ، ص 332.

[31]-فخر الدّين الرّازي : مصدر سابق ، ص 228.

[32]-الجرجاني : دلائل الإيجاز ، مصدر سابق ، ص 335.

[33]- فخر الدين الرّازي : مصدر السابق ، ص 228.

[34]-فخر الدين الرّازي : نفسه ، ص222، و الجرجاني : دلا ئل الإعجاز ، ص 347.

[35]-الجرجاني ،دلائل الإعجاز ، ص339.

[36]-نفسه ص 342-343.

[37]-الجرجاني : ص 345-346،و الرّازي : الإيجاز،ص 232-233.

[38]-الجرجاني ص 354.

[39]-الجرجاني ،ص 356-357، و الرّازي ، ص234.

[40]-مها بنت صالح : إنّما في السياق و التّركيب و الدّلالة ،ص 171.

[41]-الإمام الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، الإشارة في معرفة الأصول و الوجازة في معنى الدّليل ، دراسة و تحق: محمد علي فركوس، المكتبة المكيّة، دار البشائر الإسلامية، دت ، دط، ص 292-293.

[42]-مها بنت صالح ، إنما في السياق والتركيب والدلالة، ص 170.